



PCDA/1/5

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٦/٢/١٧

ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الأولى

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦

اقترح لإنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية:

إطار عمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة وعملية على الأجل القريب والبعيد

وثيقة من إعداد الأمانة

١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٦، اقتراحاً من الأرجنتين، باسم بعثات الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور ومصر وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوروغواي وفنزويلا، عنوانه "إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية: إطار عمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة وعملية على الأجل القريب والبعيد"، لتتظر فيه الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦.

٢ - ويرد الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة علماً بمضمون اقتراح الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور ومصر وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوروغواي وفنزويلا المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية: إطار عمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة وعملية على الأجل القريب والبعيد

اقترح من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوروغواي وفنزويلا

أولا - مقدمة

قررت الجمعية العامة للويبو في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات بغية بحث اقتراحات تقدمت بها مجموعة أصدقاء التنمية ترمي إلى إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية^(١)، والنظر أيضا في أية اقتراحات إضافية تتسلمها من الدول الأعضاء. ومنذ ذلك التاريخ، قدمت الدول الأعضاء رسميا ثمانية اقتراحات موضوعية تعرض فيها وجهاتها حول طريقة إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية^(٢). وقد أسهمت تلك المقترحات كلها في إثراء النقاش وبرهنت على رغبة الدول الأعضاء الواسعة في السير قدما نحو إنشاء "جدول أعمال للويبو بشأن التنمية". وبالإضافة إلى تلك الاجتماعات الحكومية الدولية، نظمت أمانة الويبو يومي ٢ و٣ مايو/أيار ٢٠٠٥، ندوة دولية حول الملكية الفكرية والتنمية، بالاشتراك مع أمانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية. ودار بين مختلف أصحاب المصالح خلال تلك الندوة نقاش مهم ومفيد.

وخارج الويبو، تواصلت المناقشات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في مناسبات شملت عددا من المؤتمرات والاجتماعات الدولية الكبرى مثل حلقة العمل حول مستقبل الويبو التي نظمتها المنظمة عبر الأطلسية لحوار المستهلكين (TACD) في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ بجنيف، والمؤتمر حول المناهج الجديدة بشأن الملكية الفكرية الذي نظمتها المنظمة عبر الأطلسية لحوار المستهلكين مع المبادرة من أجل الحوار حول السياسة العامة (IPD) بنيويورك في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، والندوة حول الإسهام في جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية التي نظمها معهد الأمم المتحدة للتكنولوجيات الجديدة (UNU-INTECH) بمانسترخت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وفي واقع الأمر، لم تعد المناقشات حول إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية قضية منحصرة فقط داخل الويبو وإنما صارت مناقشات ذات بعد عالمي.

(١) يرد الاقتراح المقدم إلى الجمعية العامة للويبو في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ في الوثيقة WO/GA/31/11.

(٢) الاقتراحات هي تلك التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة IIM/1/2) والمكسيك (الوثيقة IIM/1/3) ومجموعة أصدقاء التنمية والدول الأخرى التي تبنت اقتراحها (الوثيقة IIM/1/4) والمملكة المتحدة (الوثيقة IIM/1/5) والوثيقة IIM/2/3 والبحرين والدول الأخرى التي تبنت اقتراحها (الوثيقة IIM/2/2) ومجموعة البلدان الأفريقية (الوثيقة IIM/3/2) وشيلي (الوثيقة PCDA/1/2).

ورغم أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية واقتراح شيلي لم يناقشا بعد في إطار اللجنة المؤقتة، فإن الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة التي انعقدت في سنة ٢٠٠٥ ودورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ للجمعية العامة للويبو قد سمحت بإجراء مناقشة جيدة جدا. وبفضل تلك المناقشات التي دارت خلال الاجتماعات الحكومية الدولية والجمعية العامة، استطاعت الدول الأعضاء أن تتناقش وتتبادل المعلومات والأفكار، وتمكنت بالتالي من أن تتوصل إلى فهم أحسن لوجهات نظر الجميع. وفي الوقت ذاته، أتت جهات أخرى معنية، مثل مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال، بمعلومات ومداخلات مفيدة، وقد أفادتنا جميعا. وازدادت مناقشات الدول الأعضاء ثراء واتساعا في الندوات والاجتماعات والمؤتمرات داخل الويبو وخارجها.

ولكن المناقشات الإجرائية استحوذت على قدر كبير من الوقت في الاجتماعات الحكومية الدولية وعلى جل الوقت المتاح في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥. وقد حسمت الجمعية العامة بصورة نهائية في تلك المسألة عندما أنشأت اللجنة المؤقتة وأسندت إليها مهمة السير قدما بالعمل الذي استهل في إطار الاجتماعات الحكومية الدولية. وينبغي أن تكون سنة ٢٠٠٦ سنة "النتائج الملموسة والعملية" كما شددت على ذلك الجمعية العامة.

ثانيا - ولاية اللجنة المؤقتة

أجمعت كل الدول الأعضاء في الويبو خلال الجمعية العامة على الحاجة الحاسمة إلى مواصلة المناقشات واستكمالها فيما يخص المقترحات المتعلقة بإنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وكان ذلك هو السياق الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء اللجنة المؤقتة. فقد أنشأت الجمعية العامة للجنة من أجل "إحراز تقدم في إدماج البعد الإنمائي في الويبو على نطاق واسع كي يتسنى تحقيق نتائج ملموسة وعملية في أنسب وقت وبأكثر الطرق فعالية"^(٣). وبالتالي، فإن الولاية المسندة إلى اللجنة المؤقتة من أجل "الإسراع في المناقشات حول الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإتمامها وإعداد تقرير وأية توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦" تعنى أن على اللجنة المؤقتة أن تأخذ بالسبل السريعة والفعالة من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة وعملية مع نهاية دورتها الثانية المقرر عقدها في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٦^(٤). ولذلك السبب، لا بد أن تحدد الجمعية العامة آخر أجل لتقديم الاقتراحات الجديدة^(٥).

وتنص الولاية التي أسندتها الجمعية العامة للجنة المؤقتة على إجراء مناقشات معمقة والأهم من ذلك التوصل إلى توصيات بشأن إطار عمل يبدأ في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦.

(٣) انظر الفقرة ١٤٦ من تقرير الجمعية العامة، الوثيقة WO/GA/32/13.

(٤) من المقرر عدد الدورة الثانية للجنة المؤقتة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

(٥) ينص قرار الجمعية على أن تقعد "اللجنة دورتين اثنتين تدوم كل واحدة منهما أسبوعا واحدا، ويكون آخر أجل لتقديم اقتراحات جديدة هو اليوم الأول للدورة الأولى لتلك اللجنة".

ثالثاً - موجز اقتراحات الدول الأعضاء حول طريقة إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية

قدمت الدول الأعضاء حتى الآن ٥٠ اقتراحاً، والكثير منها مترابط ليس بالضرورة من حيث المنهج المتبع وإنما فيما يتعلق بالقضايا التي تتناولها. وبالتالي، فرغم أن الدول الأعضاء لها مواقف وأفكار متباينة بشأن مختلف القضايا، فإن أفكارها تتقارب كثيراً بشأن قضايا دون غيرها، مما يجعل كل الاقتراحات تجتمع حول خطوط عريضة واحدة. ثم إن كثرة الاقتراحات المقدمة لا يعنى أن هناك اختلافاً بالقدر ذاته بين الدول الأعضاء ولا أن عدد القضايا المطروحة كبير بذلك القدر.

وإلى جانب الخطوط العريضة المشتركة بين جميع الاقتراحات، فقد تم في الواقع إحراز تقدم بشأن عدد من الاقتراحات. وعلى سبيل المثال، أحرز تقدم في ضمان مشاركة واسعة النطاق من قبل المجموعات المدافعة على الصالح العام في مناقشات الويبو. وفي هذا الصدد، نود التقدم بالشكر إلى المكتب الدولي والاجتماع الحكومي الدولي والجمعية العامة على تعجيل الإجراءات اللازمة لقبول المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في المناقشات حول جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اتفاق صريح فيما بين الدول الأعضاء على أن الويبو، بصفتها واحدة من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تحمل على عاتقها مسؤولية النهوض بالتنمية كجزء لا يتجزأ من برنامجها. وكما أشار إلى ذلك في الجمعية العامة وفد المملكة المتحدة، باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتان المنضمتان إليها وهما بلغاريا ورومانيا، فإن ذلك معناه أن للويبو "ولاية محددة وهي النهوض بالتنمية...". وعلى الويبو بالتالي "أن تواصل أداء دورها إلى جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، من خلال تنفيذ ولايتها وإنجاز التقدم نحو أهداف جميع الدول الأعضاء وتطلعات سكانها"^(٦). وبيت القصيد هنا هو أن القضية اليوم، بغض النظر عن الماضي وأهميته وضرورة مراعاته، ليست التساؤل عما فعلته الويبو أو لم تفعل، وإنما السؤال هو كيف على الويبو أن تعمل في القرن الحادي والعشرين للإتيان بمساهمة كاملة ومفيدة في التصدي لتحديات التنمية التي تعد في نظر جميع الدول الأعضاء أهم تحدٍ عالمي نواجهه اليوم.

وهناك أيضاً بعض الاقتراحات حول إنشاء جدول أعمال بشأن التنمية التي بدأ اختبارها، مما يبرهن على استعداد الجمعية العامة للأخذ بتلك القضايا وترجمتها على أرض الواقع. ونلاحظ في هذا الصدد مثلاً، وإلى حدٍ معين، بأن الاقتراح الرامي إلى عقد جلسات استماع علنية قبل الشروع في أية أنشطة متعلقة بوضع القواعد والمعايير قد بدأ تطبيقه، وإن كان ذلك في سياق مختلف شيئاً ما، في أعمال مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وفي هذا الشأن، قررت الجمعية العامة تنظيم منتدى مفتوح يشارك فيه مختلف أصحاب المصالح لمناقشة قضايا متنوعة قبل أن تنتظر اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في كيفية تناول مسألة مشروع المعاهدة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن من الممكن السير قدماً انطلاقاً من مشاورات ومناقشات عامة وواسعة النطاق تشكل قاعدة تستند إليها الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات والتقدم في العمل والتخفيف من العراقيل.

وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، ومع مراعاة المناقشات التي دارت في الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات وفي الجمعية العامة وكذلك القرارات المتخذة حتى الآن، فإننا قد وصلنا إلى مرحلة أصبح من الممكن تحديد بعض القضايا الأساسية التي تشترك فيها على ما يبدو جميع الاقتراحات. ويمكن تلخيص تلك القضايا في خمس قضايا أو مسائل أساسية ينبغي الإجابة عليها حتى تكون الويبو

(٦) انظر الفقرة ١٧ من تقرير الجمعية العامة المشار إليه في الحاشية ٣ أعلاه.

في موقع يسمح لها بأن تقدم مساهمة كاملة ومفيدة في التصدي للتحديات الإنمائية العالمية. ويبدو أن القضايا أو المسائل الأساسية الخمس هي كما يلي:

١ - ما هي المناهج الإجرائية والموضوعية الجديدة التي ينبغي أن تتبعها الويبو في أنشطة وضع القواعد والمعايير بغية ضمان ما يلي:

"١" أن تعكس أولويات وضع القواعد والمعايير أولويات جميع الدول الأعضاء، وأن تعكس تلك الأولويات بالتحديد مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية أيضاً؛

"٢" وأن تحدّد الأهداف والقضايا التي تتناولها كل معاهدة أو قواعد أو معايير مقترحة بالاستناد إلى وجهات جميع أصحاب المصالح، مع التركيز بصورة خاصة على المجموعات المدافعة على الصالح العام؛

"٣" وقبل الشروع في أنشطة وضع القواعد والمعايير، أن يتم تحليل آثارها المحتملة ولا سيما وقعها على التنمية، وأن يتم تقييم تكلفتها المحتملة ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية باستعمال آليات تقييم ودراسة وبحث متينة توجّهها الدول الأعضاء؛

"٤" وأن تعكس معاهدات الويبو وقواعدها ومعاييرها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية العميقة والحقيقية فيما بين أعضاء الويبو؛

"٥" وفور اعتماد المعاهدات، أن يوضع نظام تشرف عليه الدول الأعضاء لضمان التقييم الموضوعي والمتواصل للوقع الفعلي والتكلفة الحقيقية، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية؟

٢ - ما هي الآليات أو الإجراءات أو القواعد التي تُوضع بتوجيه من الدول الأعضاء والضرورية لتمكين الويبو من إعداد أبحاث ودراسات مستقلة وموضوعية بالإضافة إلى تقييم مستقل وموضوعي يشمل الوقع التنموي لقواعد الملكية الفكرية؟

٣ - تكتسي مجالات المساعدة التقنية وأنشطة التعاون الإنمائي في الويبو أهمية واضحة في برنامج عمل المنظمة وتحظى بأهمية خاصة في العديد من البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، ما هي السبل والوسائل العملية والملموسة لتعزيز أنشطة المساعدة التقنية بما يضمن ما يلي:

(أ) وقعاً معزّراً وفائدة مستمرة في البلدان المستفيدة المنتشرة في عالم متّغير؛

(ب) وتوافراً وتبادلاً أفضل للمعلومات بشأن تلك الأنشطة؛

(ج) وحماية سلامة البرامج ومصادقيتها؛

(د) وتقييماً متواصلًا لوقع الأنشطة ولا سيما من وجهة نظر تنموية؟

٤ - ولما كانت للويبو ولاية دستورية ناشئة عن الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة وتقوم على تيسير نقل التكنولوجيا، فما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها في الويبو للوقوف على القضايا المرتبطة بنقل التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتصل بها من سياسات المنافسة وتيسير نقل التقنيات الأساسية إلى البلدان النامية؟

٥ - وبالنظر إلى الأهمية المتنامية التي يكتسبها النفاذ إلى المعرفة وحماية النفاذ إلى التراث الثقافي للشعوب والبلدان البشرية برمتها وتشجيع ذلك النفاذ والحاجة إلى الحفاظ على ملك عام قوي من خلال أنشطة وضع القواعد والمعايير وإنفاذ التقييدات والاستثناءات على حقوق الملكية الفكرية، ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها في إطار الويبو لتحقيق الأغراض التالية:

(أ) تيسير النفاذ إلى المعرفة في مختلف أرجاء العالم عامة، ولا سيما في البلدان النامية، بوساطة معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة مثلاً؛

(ب) والحفاظ على ملك عام متين وتطويره في جميع الدول الأعضاء في الويبو وغيرها من البلدان.

٦ - وإقراراً بأن الويبو هي جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، وأنها، بهذه الصفة، ملزمة بالنهوض بقضية التنمية في إطار الأمم المتحدة الواسع بما يضمن تزويد البلدان النامية بهامش لسياساتها يكون متناسباً واحتياجاتها ومقتضياتها التنموية الوطنية، ما هي التدابير التي ستتخذ لمراجعة معاهدات الويبو واتفاقياتها في ظل جدول أعمال التنمية؟

رابعاً - السبيل إلى الأمام: تعزيز التقدم وصياغة نتائج ملموسة وعملية

من المهم عند التفكير في السير إلى الأمام بهذه العملية، التذكير بما يرمي إليه جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وما يبتغيه. وكما عبّرت عنه مجموعة أصدقاء التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية وأعضاء أخرى، وكما تم الاتفاق عليه في قرار الجمعية العامة الذي أنشئت بموجبه اللجنة المؤقتة، فإن الهدف المنشود من مناقشة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية هو "إدماج البعد الإنمائي في الويبو على نطاق واسع".

وعلى طاولة البحث اقتراحات عديدة سبق أن أُشير إليها. ولذلك، لا بد للجنة المؤقتة من أن تنظم عملها بطريقة تضمن تحقيق نتائج ملموسة وعملية. وأثناء انعقاد الجمعية العامة، كانت جميع الدول الأعضاء قد شددت مراراً وتكراراً على أن ما تحتاج إليه هو إمعان النظر في الاقتراحات الصادرة عن الدول الأعضاء بهدف الوصول إلى توصيات ملموسة للعمل.

وتحقيقاً لذلك واستقاءً للولاية المعهودة إلى اللجنة المؤقتة من الجمعية العامة، لا بد من مراعاة اعتبارين عند البت في السير قدماً بهدف ضمان ما يلي:

١ - أن تحظى جميع الاقتراحات الواردة من الأعضاء في غضون المهلة المحددة من الجمعية العامة (أي اليوم الأول من الدورة الأولى للجنة المؤقتة) بالمعاملة ذاتها والاعتبار نفسه؛

٢ - وأن تكون اللجنة المؤقتة قد وصلت عند اختتام أعمالها في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٦ إلى نتائج ملموسة وعملية، أي توصيات ملموسة وعملية تضمن للجمعية العامة المنعقدة في دورتها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ إمكانية اتخاذ قرارات بشأن إدماج البعد الإنمائي في الويبو على نطاق واسع.

وضماماً لتنفيذ ولايتنا على وجه سليم ورفع توصيات ملموسة وعملية فعلاً إلى الجمعية العامة المنعقدة في دورتها المقبلة، من الواضح أن على اللجنة المؤقتة ترتيب أعمالها وترشيدها. ونظراً إلى كثرة الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء، يتعين العمل على تحديد الأولويات. وفي هذا الصدد، من المقترح تفادي إهمال أية اقتراحات تتقدم بها الدول الأعضاء وأن تضع اللجنة المؤقتة، بعد استعراض آخر المقترحات، برنامجاً فعلياً وواضح المعالم لعملها المرتبط بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية على الأجل القصير والمتوسط والطويل. ومع ذلك، فلا يجوز أن يؤدي تحديد الأولويات وترتيب القضايا في أطر زمنية متفاوتة إلى المساس بالطابع الشامل لأي جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، كما صرّحت به الدول الأعضاء المؤيدة له.

وعلى الأجل القصير، ينبغي للجنة المؤقتة أن تصل إلى بعض التوصيات الملموسة لاتخاذ عمل فوري في إطار الدورة المقبلة للجمعية العامة، مراعية في ذلك الترابط والتقارب الذي أمكن تحديده فيما بين مختلف الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء وتأسيساً عليه. أما على الأجل المتوسط والبعيد، فينبغي للجنة أن تتفق على مجموعة من التدابير التي تقتضي بحثاً أطول وأعمق بين الدول الأعضاء. وبخصوص الأجل الطويل والمتوسط، فلا بد من البحث في ضرورة إحالة الاقتراحات التي لا يتيسر الوقوف عليها في سياق العمل على الأجل القصير إلى الجمعية العامة أو أية هيئات مختصة أخرى في الويبو أو النظر في إمكانية إنشاء هيئة جديدة تخصص لدراسة تلك الاقتراحات. ويستدعي البحث في هذه الفرضيات وغيرها بشأن العمل المقبل تحقيق توافق في آراء الدول الأعضاء ضمن إجراءات وآليات تتولى تلك الدول توجيهها ومراقبتها بدعم من المكتب الدولي ومع مراعاة ما يتسم به مفهوم جدول أعمال التنمية من طابع متعدد المجالات والمعال.

وإسهاماً منا في السير قدماً بعمل اللجنة المؤقتة في شكل معزز التنظيم، فإننا نتطلع إلى الإسهام في القرارات التي علينا أن نتخذها في الدورة المقبلة للجنة باقتراح مجريات للعمل على الجمعية العامة لتتخذ فيها أثناء دورتها المقبلة.

خامساً - ملخص

- أنشأت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة اللجنة المؤقتة لتواصل العمل الذي بدأه الاجتماع الحكومي الدولي.
- وقد كلفت الجمعية العامة للجنة المؤقتة "بالإسراع في المناقشات حول الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإتمامها وإعداد تقرير وأية توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦". ويُقصد بذلك التكليف أن

على اللجنة المؤقتة أن تأخذ بالوسائل السريعة والفعالة بغية الوصول إلى نتائج ملموسة وعملية في دورتها الثانية على أبعد تقدير.

• وبفضل المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية والجمعية العامة، تمكنت الدول الأعضاء من مناقشة المعلومات والآراء وتبادلها. وبفضل تلك العملية استطاعت الدول الأعضاء تحسين فهم البعض لتطلعات البعض الآخر.

• وبالرغم من تفاوت مواقف الأعضاء وأفكارها حول مختلف القضايا، فإن عدة قواسم مشتركة تجمع الاقتراحات كلها. وبالإضافة إلى القواسم المشتركة التي تتخلل جميع الاقتراحات، فقد أمكن عملياً تحقيق تقدم في عدد من المقترحات. وعلى سبيل المثال، فقد أحرز تقدم في تعزيز اشتراك فئات معنية من الجمهور في مناقشات الويبو. وعلاوة على ذلك، برز اتفاق واضح بين جميع الأعضاء على أن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، هي مسؤولة عن النهوض بالتنمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برنامجها. ويجري حالياً اختبار بعض المقترحات المتعلقة بوضع جدول أعمال بشأن التنمية، مما يدل على استعداد الجمعية العامة لتناول تلك القضايا وترجمتها إلى واقع عملي (مثل التطبيق النسبي للاقتراح الرامي إلى عقد جلسات مفتوحة قبل الشروع في أية عملية من عمليات وضع القواعد والمعايير بالرغم من اختلاف السياق بعض الشيء، في صياغة مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي).

وفي الختام، فقد بلغنا مرحلة أصبح من الممكن فيها تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تشترك فيها معظم المقترحات ما لم يكن كلها فيما يبدو. وباستطاعة اللجنة المؤقتة أن تصل إلى توصيات ملموسة لتعمل عليها الجمعية العامة فوراً في دورتها المقبلة في إطار برنامج عمل فعلي ومتعدد الجوانب للأجل القصير والمتوسط والبعيد بهدف وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية من غير المساس بشمولية جدول أعمال الويبو بشأن التنمية كما صرّحت به الدول الأعضاء المؤيدة له.

[نهاية المرفق والوثيقة]